الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم التجارية تخصص: ادارة المشاريع

بعنوان

تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة المؤسسات ص و م لولاية سعيدة

إعداد الطلبة:

بلهوان خديجة

بن باهي نادية

تحت إشراف:

الأستاذ.جلولي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ .....رئيسا

الأستاذ .....مشرفا

الأستاذ .....ممتحنا

الأستاذ .....ممتحنا

السنة الجامعية 2013 . 2014

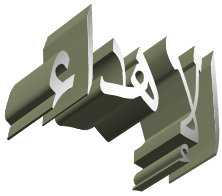

إنني أعيش الآن تلك اللحظات التي انتظرتها طويلا، فجلست مع نفسي أحدّث نفسي برهة من الزمن .. ؟؟ أحاول أن أجمع حروفي وكلماتي لكنها تبعثرت .. إنها لحظات أصعب عليّ من كل الجهود التي قدّمتها لإتمام هذه المذكرة...

هل سأ في بحق كل من ساندني .. ؟؟

أجدني في عشّ جميل يحيطه الأحباب يهدهدونه من كل صوب .. إذن، لمن أقدّم إهدائي ؟؟

هل هو والدي ذلك الجبل الشامخ العصامي الذي ترك بصمة القوّة والثقة في نفسي ؟؟ أم والدتي تلك الشمعة الدافئة التي أنارت طريقنا وهي تحترق .. ؟؟

أم أخوتي. ..تلك المجموعة القزحية التي

لوّنت حياتي وأعطتها طعما ولونا جميلين .. ؟؟

أم صديقتي ورفيقتي في هذا المشوار الدراسي خديجة....؟؟

بل سأقدّمه إلى تلك الكوكبة المستنيرة أساتذتي، أصدقائي ، أقاربي، عائلتي الممتدة ، ولكل من سند ذلك الجبل وإن كان بحجرة صغيرة..

لكل من ساعدني ووقف معي وقفة صدق وإخلاص لإتمام هذا العمل، أقف له وقفة إجلال وامتنان وشكر .

..

الطالبة :بن باهي نادية

الإهداء

إلى كل من نطق كلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة و السلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا

وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا و رافقتني بدعائها كبيرا.

إلى من مازالت نظراته مصدر قوتي، وتوجيهاته مفتاح نجاحي...

إلى من يمنحني الثقة ،إلى من علمني إن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر و العزيمة ....إلى سندي المتين وأنيسي المعين.....آبي الغالي.

إلى ورود داري، أقران أفراحي وأحزاني ، إلى من شاطروني حلو الحياة و تعاقب السنين عمري، إلى من استمد منهم القدرة على العطاء.....

إلى كل أخ وقف بجانب أخيه.....بالطبع إخوتي الأعزاء (محمد عبد العالي و احمد عبد الصمد)

إلى نبراس العطاء و أمهات الأجيال.....أخواتي الفاضلات (خيرة، سارة، سمية، زهيرة)

إلى كال طفل يبعث الصرور في القلب ويكسر جمود الدنيا ....أطفال أسرتنا الحبيبة

قرة عيني (عبد الصمد و انس).

إلى شقيقة روحي.... و رفيقة دربي.....بن باهي نادية

إلى عيون شاركتني الأحلام.....إلى إخوة لم تصلني بهم الأرحام.....أصدقائي الأعزاء

إلى كل من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور.

إلى كل من عرفني و سيعرفني إن شاء الله.

إلى كل من أحبني و كل من أحببت.

إلى كل من أحبه قلبي بإخلاص و لم يذكره قلمي.

إلى كل من علمني حرفا اهدي هذا العمل المتواضع. بلهوان خديجة

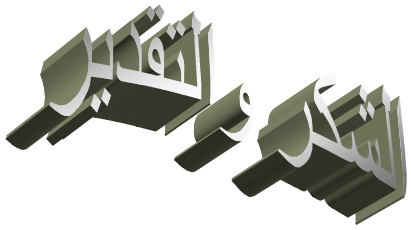

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "...:ومن صنع أليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" رواه أبو داود."

أتوجه بالشكر إلى:

الأستاذ الفاضل **جلولي محمد** ، لجهده ,وصبره، وتعاونه البناء في الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه من نصح وتوجيهات وإرشادات ،ساهمت في إنجاح هذه المذكرة والى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني وأكرموني: مناقشةً،وإثراء،ونصحا ،وتوجيها لاستكمال هذه المذكرة.

ووفاء وتقديراً واعترافاً بالمعاونة التي قدمها لي كل من:

"٠الأستاذ الدكتور الفاضل/ **صوار يوسف** " بحيث كانت انطلاقتنا في إعداد هذه المذكرة تحت إشرافه

الأستاذ الفاضل / **لحول عبد القادر**

كما أتقدم بالشكر الجزيل، لكل من عاون وساهم في إنجاح هذه المذكرة ، ممن لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم.

الملخص:

إن خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لإحداث منطقة التبادل الحر أو السعي إليه،

دفع بالجزائر "إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات، التدابير و الشروط من لجني ثمار هذا التوجه في مختلف المجالات". في هذا السياق تم إدراج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في بيئة تنافسية متزايدة باستمرار، وتسعي الجزائر من خلال هذا البرنامج تكييف هذه الشريحة من المؤسسات مع متطلبات اقتصاد السوق و تعزيز موقعها التنافسي.

هذا العمل يهدف إلى تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المطبقة من طرف الجزائر، هذا البرنامج الذي يعمل على مرافقة هذا النوع من المؤسسات لتحقيق الأهداف المذكورة أنفا يتم تمويل جزء منها من طرف المصادر الذاتية للمؤسسات و مساهمات الحكومة، أما الجزء الأخر الممول من طرف الاتحاد الأوروبي من خلال صناديق ميدا.

من جهة فان محتوى هذا العمل بالإضافة إلى جانبه النظري المرتبط بالتأهيل وعرض مختلف المفاهيم لبرنامج التأهيل، أما التطبيقي هو عبارة عن تلخيص لمجموع المعلومات الكمية لهذه المؤسسات المتبنية لبرنامج التأهيل و التي تسمح لنا

بتتبع تطورها، و تنميتها ومن جهة وفي ظل الإحصائيات المتوفرة على امتداد الفترة 2007-2012 حاولنا بناء قاعدة بيانات وتحليلها لتقييم مدى نجاعة هذا البرنامج في ولاية سعيدة خاصة وذلك لمعرفة مدى مساهمة برنامج التأهيل في تحسين الأداء للمؤسسات التي استفادت من البرنامج.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التأهيل، التقييم، نجاح.

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
الملخص بالغة العربية	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول والأشكال	ه
قائمة الملاحق	و
قائمة الاختصارات والرموز	ز
المقدمة	ح
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية	37-1
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	2
1 - تعريف برنامج التأهيل	2
2- أهداف برنامج التأهيل	6
3 - شروط نجاح عملية التأهيل	8
4- دوافع التأهيل	9
5- متطلبات التأهيل	14
6- إجراءات التأهيل	17
7- واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	20
- أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
- هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
- إجراءات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	31
1- الدراسات السابقة	31
2- ما يميزنا عن الدراسات السابقة	36
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية	38- 49
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	39
- منهج الدراسة	39
- مجتمع الدراسة و عينتها	39
- المعالجة الإحصائية	42
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	43
- وصف خصائص العينة	43
- المقارنة بين متوسطات قبل وبعد التأهيل	48
- اختبار الفرضيات و تحليل النتائج	49
الخاتمة	
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
1-2	توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب مناطق الوطن	29
2-1	وصف العينة المدروسة من حيث النشاط لاقتصادي	40
2-2	الوضع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة بولاية سعيدة	43
2-3	نوع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة بولاية سعيدة	44
2-4	موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة بولاية سعيدة	46
2-5	الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المدروسة بولاية سعيدة	47
2-6	متوسط متغيرات العينة قبل وبعد عملية التأهيل	48
2-7	ارتباط العينتين قبل وبعد التأهيل	50
2-8	إختبار Tللعينتين المترابطتين	51

قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة المؤسسات من حيث الشكل القانوني	43
1-2	نسبة المؤسسات من حيث نوع النشاط	45
1-3	نسبة المؤسسات من حيث الموقع	46

قائمة الملاحق:

العنوان	الصفحة
النتائج المتحصل عليها من برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS20	

قائمة الرموز والاختصارات:

م أ و ب:مؤسسة أشغال وبناء

م أ ع:مؤسسة أشغال عمومية

م أ ع ب ه: مؤسسة أشغال عمومية بناء وهيدروليك

م أ ع و م د:مؤسسة أشغال عمومية و مكتب دراسات

م ت أ م : مؤسسة تصنيع أثاث مدرسي

م أ ع ب: مؤسسة أشغال عمومية وبناء

المقدمة العامة:

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و زيادة قدرتها التنافسية و فعالية أداءها ليرقى إلى مستوى منافسيها الرائدين في السوق، كما يمكن اعتبار على انه نظام تسييري يهتم ويعتمد على الموازنة و المقارنة بين إمكانيات هذه المؤسسات و قدرتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى، و التأهيل بهذا المعنى ليس حزمة من العمليات يمكن لأي مؤسسة أو فرد اكتسابها، بل انه يمثل نظاما و نسقا و قيما اجتماعية يتم امتصاصها وانتقائها بعد التدريب عليها،و كنتيجة لذلك يكون التأهيل عملية مستمرة تجعل من المؤسسات تتمتع بقدرات تنافسية و ذلك لتحقيق مختلف الأهداف التي وجدت لأجلها و تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة و النوعية.

يعتبر تدويل المؤسسة خيار اقتصادي جديد ولدته عولمة المبادلات بحيث أصبحت طاقة الإنتاج في كافة أنحاء العالم أمام ضرورتين اثنين هما: الانفتاح (التفتح) و التأهل باستمرار، و الجزائر التي اختارت نظام الاقتصاد الحر و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وضعت برامج لتأهيل مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة تهدف من خلالها إلى تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وتشجيع الشراكة الصناعية و دعم المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسة.

إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجرنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين أداء المؤسسة و قدرتها التنافسية و تقويتها، ذلك لان عالمية التبادلات و التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في طل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض على السلطات العمومية إيجاد الطرق الحديثة و الناجحة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى تحسين بيئة الأعمال و المحيط الاقتصادي ككل لتمكين مؤسسات

القطاع العمومي و القطاع الخاص من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

بناءا على ما سبق ذكره تحاول دراستنا التعرض لموضوع تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ما مدى فعالية البرنامج في تطوير وتنمية وترقية هذه المؤسسات وذلك من خلال الوصول للأهداف المسطرة مسبقا للتأهيل، بحيث تتجسد هذه الدراسة على عشرة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية سعيدة وذلك لمعرفة مدى نجاعة هذا البرنامج.

وهذا ما يدفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ـ ما مدى نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

ولتوضيح أكثر للإشكالية يمننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة ب التأهيل ؟

ـ ما هي أهداف برنامج التأهيل ؟

ـ ما هي شروط نجاح التأهيل؟

ـ ما هي متطلبات ودوافع التأهيل؟

ـ ما هي إجراءات التأهيل؟

ـ ما هي أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ـ ما هي نتائج ومعوقات البرنامج ؟

فرضيات البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر وتحليلها بشكل جيد لابد من وضع مجموعة من الفرضيات التي تعتبر إجابة مؤقتة وغير نهائية على مختلف التساؤلات السابقة نريدها كما يلي :

ـ هناك علاقة بين متغيرات قبل التأهيل ومتغيرات بعد التأهيل

ـ هناك نتيجة لتبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبرنامج التأهيل

أهمية ومبررات اختيار البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه أحد مواضيع الساعة التي تشغل فكر الباحثين و الاقتصاديين في الجزائر المهتمين بمسائل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة و تنمية اقتصاديات الدول وكذا أساليب وسياسات ترقيتها ، تطويرها وتأهيلها ، وتزيد من أهمية هذا البحث اهتمام المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة ، التجمعات الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوربي من خلال تفعيلة اتفاقية الشراكة المبرمة مع دول الحوض المتوسط ، بالإضافة إلى قلة الدراسات في تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ولعل أهم المبررات الأخرى لاختيار الموضوع :

ـ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أحدات التنمية ؛

ـ ضرورة برنامج التأهيل من أجل عصرنة وتحديث المؤسسات ؛

ـ الوقوف على مجهودات الحكومة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- معرفة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الراغبة في تأهيل و أهم المعوقات التي تقف أمام التنفيذ الجيد لهذا البرنامج؛

- محاولة تقييم برنامج التأهيل في الجزائر لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة.

أهداف البحث:

يمكن أن نلخص أهداف البحث في العناصر التالية:

ـ محاولة فهم سياق عملية التأهيل و إطارها النظري من خلال تناول مفاهيم ذات الصلة بموضوع التأهيل ؛

ـ محاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية المستدامة وإجبارية الاهتمام بهذه الشريحة من المؤسسات من خلال عصرنتها، تحديثها وتأهيلها؛

ـ التعرض إلى التحولات الدولية وتأثيرها على الاقتصاد في كل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية واحدات منطقة التبادل الحر و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

ـ دراسة تجربة الجزائر في تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها ؛

ـ تقييم برنامج التأهيل من خلال قياس فعاليتها بالوقوف على درجة تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا .

حدود الدراسة:

لقد اشتملت دراستنا على مجموعة من الحدود،فبالنسبة للحدود المكانية فقد تمثلت في مكان جمع المعلومات والتقارير المالية و المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المنخرطة ضمن برنامج الوطني للتأهيل وذلك من مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية بسعيدة، حيث تعتبر هذه التقارير مرآة عاكسة للمؤسسة قبل تبنيها لعملية التأهيل.

أما بالنسبة للتقارير الخاصة بهذه المؤسسات بعد تبنيها لعملية التأهيل تم الحصول عليها وذلك عن طريق توجهنا إلى مكاتب المؤسسات الواقعة بولاية سعيدة.

ـ أما فيما يتعلق بالحدود الزمنية المرتبطة بدراسة تقييم برنامج الوطني للتأهيل فتمثلت في المدة المحصورة مابين:

سنة 2007-2012 بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وفيما يخص حدود الموضوع أو المصطلحات المستعملة فقد انحصرت دراستنا على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عامة و ولاية سعيدة بصفة خاصة واستبعدنا بذلك ذكرنا لبرامج التأهيل بشكل عام.

- **المنهج المتبع و الأدوات المستعملة في البحث:**

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتطلب جمع المعلومات ولاسيما في الجانب النظري منه و وصفها بشكل سليم يتماشى و منهجية البحث العلمي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال استخدام المعطيات الكمية المحصل عليها من مختلف الجهات و المصادر و تحليلها بغية الوصول إلى نتائج تعتبر ثمرة هذا العمل البحثي، كما استعنا بالمنهج الاستقرائي لتصميم نتائج الدراسة على موضوع برنامج التأهيل، أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث كانت بالخصوص بالغتين العربية و الفرنسية و تمثلت في مجموع الكتب،المجلات، المذكرات، الرسائل و الاطروحات الجامعية و الملتقيات و التقارير الدورية و الدراسات المقدمة من الجهات المتخصصة و الإبحار في مختلف مواقع الانترنت ذات الصلة بموضوع البحث و الاتصال بالهيئات الرسمية كالوكالة المكلفة بالإشراف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك توجهنا إلى المؤسسات بحد ذاتها، مع استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية للإجابة على فرضيات و إشكالية البحث.spss.20

- صعوبات البحث:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت موضوع التأهيل خاصة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، لذلك قمنا بالاعتماد على الملتقيات والأيام الدراسية والمجلات التي ناقشت موضوع بحثنا اليوم إضافة إلى اعتمادنا على المراجع الالكترونية .

وفيما يخص الجانب التطبيقي واجهنا صعوبة كبيرة في جمع المعلومات اللازمة والتنقل مابين مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وتوافدنا الى

مكاتب المؤسسات المعنية بالتأهيل للحصول على التقارير المالية والمحاسبية اللازمة من أجل تقييم برنامج التأهيل في هذه المؤسسات وذلك بعد عدة محاولات، إضافة إلى اختلاف التصريحات الرسمية المقدمة مع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضارب في الآراء.

تقسيمات البحث:

تم معالجة موضوع تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في فصلين وفق الخطة التالية:

الفصل الأول بعنوان:تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، تعرض مبحثه الأول إلى الأسس النظرية لعموميات حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متناولا تعريفات و أهداف و شروط نجاح برنامج التأهيل في مطلبه الأول، أما المطلب الثاني تناولنا فيه دوافع و متطلبات و إجراءات عملية التأهيل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما المطلب الثالث جاء تحت عنوان واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر حيث تضمن أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أهداف البرنامج الوطني للتأهيل، هيكلة البرنامج الوطني و إجراءات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأخيرا نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما الفصل الثاني الذي يمثل الجانب التطبيقي من هذا البحث المتخصص لمدى نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر وذلك بدراسة عينة لولاية سعيدة، و الذي انقسم إلى مبحثين المبحث الأول يحتوي على وصف لعينة الدراسة حيث تناول منهجية و معلومات و تقديم العينة محل الدراسة أما المبحث الثاني و الذي ضم دراسة العينة باستخدام البرنامج الإحصائي spss وذلك لتقييم مدى نجاح برنامج التأهيل بولاية سعيدة و تحليل النتائج المتوصل إليها.

مقدمة الفصل:

إن انتشار ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول لم تأتي من عدم فلهذا الانتشار الواسع أسباب وعوامل عدة ساعدت على ظهور هذه المؤسسات لهذا اكتسبت أهمية بالغة في تحريك عجلة اقتصاديات الدول وبالأخص الدول السائرة في طريق النمو التي اكتشفت في الفترة الأخيرة الدور المهم الذي تلعبه وأخذت في إصدار قوانين وتشريعات تهتم بتعريف هذه
المؤسسات وتحديد معاملاتها ومن بينها الجزائر الذي تمثل اهتمامها بعدة إجراءات ساعدت على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه الإجراءات إنشاء وزارة خاصة بها واعتماد برامج التأهيل.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،وفي المبحث الأول عموميات حول برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اما المبحث الثاني واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

1- تعريف برنامج التأهيل:

- يعرف برنامج التأهيل عامة على انه "مجموعة الإجراءات و التدابير التي تساهم في زيادة و تقوية تنافسية المؤسسات بهدف تسريع وتيرة النمو وخلق مناصب شغل". (1)

- مجموعة العمليات المستمرة الموجهة لتحضير و تكييف المؤسسات و محيطها لمتطلبات التبادل الحر. (1)

إن الإجراءات و التدابير المسجلة في برنامج معين تهدف رفع بعض القيود التي تعتري مناخ الأعمال (المؤسسات، التشريعات.....) و تحث المؤسسات على الوصول إلى التنافسية من خلال التكلفة، الجودة، الابتكار، و أخيرا تقوية قدرة المؤسسات أنفسهم على مسايرة و التحكم في التقنيات و الأسواق. (1)

- تعتبر كلمة التأهيل مصطلحا جديدا في القاموس الاقتصادي مما جعله أكثر اهتماما و بحثا في مجال الاقتصاد، فقد ظهر هذا المصطلح حديثا و اقترانا بتحسين تنافسية المؤسسات و جعلها في المستوى المؤسسات الناجحة، و يمكن تعريفه بأنه: **" التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية "**، و بالتالي فإن التأهيل يعني التنافسية و التي أصبحت عالمية، و معنى ذلك هو مساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب، من ناحية الجودة و الكفاءة في التسيير و عدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.(2)

- تعريف آخر يرى أن :" **تأهيل مؤسسة هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"**، إن عولمة المنافسة و تنوع الأسواق، و تجديد المنتجات مع تطبيق التكنولوجيا الحديثة فقد غيرت معدلات المنافسة

الصناعية على مستوى تكلفة الإنتاج و توفير الموارد الأولية بل تعدتها إلـــى أمور تتعلق أساسا بـ: (2)

§ نوعية هيكلة المؤسسات و النظم المتبعة في عمليــة التسيـــير و المــراقبة و مواكبها للطرق الحديثة.

§ مدى ضغط المنافسة على الكفاءات و القـــدرات التنظيمية و التقنية للمؤسسات من الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب و التغيرات الخاصة فيه.

- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة و مدى مواكبتها للتغـــيرات الحاصلة في محيطها كما أن خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمـــية الصناعية(**ONUDI**) وضـــحوا تطورات الســـنوات القادمـــة للعولمة و كيفية الاستفادة ذات الآثار الايجابية للتحديد، و كيفية تـــدعيم المزايا التنافســـية بهـــدف الحصول على آثار ملموسة على النمو و القدرة التنافسية المستـــديمة للمناعة، و يتطلب ذلك فـــهم الواقع من خـــــلال المحيط الاقتصـــادي العام الذي تنشط فيه، و تحليل التطور التاريخي للصناعة.

§ كذا المعرفة التامة للمنتجـــات و التكنولوجيا الحديثة، و دراســـة المتعاملين الرئيسيين المحليين و الدوليين في الصناعة (الموردين، الزبائن) مع تقييم مؤشرات النجاعة الرئيسية و تعيين العـوامل الرئيسية للنجاح و العناصر المحـــددة للقدرة التنافسية لكل صـــناعة و أخيرا صياغة برنامج متكامل لتأهيل المســـتوى و التنمية بالنسبة للصـــناعات التي لها آفاق مستقبلية للبناء و النمو و ذلك لتغيير المبادئ التنافسية الصناعية و التي أوجبت تغيير المبادئ القديمـــة كـــما أن الجزائر تبنت برنامج التأهـــيل و ذلك للرفـع من مستوى مؤسساتها مع نظيراتها الساحة الدولية وذلك لمسايرة التحولات الجديدة العـــالمية بحيث نزيح هذا النظام الجبائي الذي يقـوم على حماية المنتج الوطني بالحواجز الجمركية و تتجلى ملامح ذلك من خـــلال اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحـــاد الأوروبي يوم **19 ديسمبر 2001** بروكسيل و التوقيع عليه في **22 ابريل 2002** بفالنس **(25)**, و كذا

ملامـــح الانضمام إلى **OMC**، و التأهيل في الوقت الحالي و بحكم عولمة المبادلات أصبح أمرا ضروريا و استغلالا لفترة السماح (الانتقال) فقد شرع في تطبيق برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الـــذي تمتد على **12** سنة و بتمويل من الاتحاد الأوروبي و يكون قابلا من التجسيد على مرحلتين:

- **ü** مرحلة تكييف على مدى **5** سنوات.
- **ü** مرحلة الضبط تمتد على **7** سنوات.

من اجل الوصول إلى تجسيد الأهـــداف المنشـــودة يجب قبل تنفيذ البرنامج إنشـــاء هيئات التوجيه و التسيير و دعم البرنامج مع متابعة لتنفيذه على أكمل وجه.

حيث أن أي عملية تقام بخصوص الإصلاح سواءا التأهـــيل أو الخوصصة أو... يجب أن تقوم على معايير في أنه:

- يجب أن يكون لمخطط التصحيح علاقـــة مع التشخيص فلا يمكن تجـــاهل ما يظهره التشخيص لأن التشخيص هو صورة المؤسسة و بذلك تقع في مشكلة عدم التناسق إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار نتائج التشخيص.

- يجب أن يكون على المدى الطويل يسمح المستقبل فهي أحسن الشروط.

- يجب أن يكون ممكن التطبيق في الميدان فنجاحه مرهون بإمكانية تطبيقه، كما يجب توفير الوسائل المادية.

مفهوم عملية التأهيل:ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988، في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟ لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها :

سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول ONUDI عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange

كما يعرف أيضا : "على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"

-ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر2006.

- نعني بتأهيل المؤسسات ص و م هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفكير، و الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة

- أما بالنسبة لبرنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، .وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي (5)

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمرد ودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم. **(4)**

2- أهداف التأهيل:

أ - ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها. (5)

ب - تحسين تسيير المؤسسات :تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.**(5)**

ت - تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم : تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة. **(26)**

ث-تحسين تنافسية المؤسسات :إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن

عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها و تطويرها.(3)

ج -توفير مناصب الشغل : تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر ب 29.9 بالمائة سنة 1995 ، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.(3)

إذن فأهداف برنامج التأهيل تكون على 3 مستويات : كلي ، وسطي ، وحدوي

- على المستوى الكلي : تقوم الحكومة و الوزارات المعنية كوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة و فق النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي و الوحدوي .

- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات و المحيط .

- اعتماد برنامج تحسيسي و إعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين (6).

- على المستوى الاقتصاد الوسطي: يتطلب برنامج المركز وجود عدة شركاء متموضعون بشكل جيد و يهدف برنامج تأهيل

المؤسسات الجزائرية بجرد مختلف المؤسسات المرافقة له و التأكد و مواكبة تلك المنشآت في عملية إعادة هيكلتها و ترقيتها و ذلك عبر النقاط التالية :

- جمعيات أرباب العمل و الجمعيات الحرفية للقطاع الصناعي؛
- منظمات شبه عمومية؛
- معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية و التجارية؛
- هيئات التكوين المتخصص ؛
- البنوك و المؤسسات المالية ؛
- هيئات تسيير المناطق الصناعية؛

- منهجية تأهيل المؤسسات و بالأخص محيطها تهدف أساسا إلى تقوية قدرات منظمات الإسناد و المساهمة في تحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات. (7)

- **على المستوى الوحدوي:** التأهيل برنامج محفز على تحسين النوعية، و ليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة ، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط الضعف.

أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي :

- دراسة التشريع و خطط العمل؛
- الاستثمارات غير المادية مثل : دراسات البحوث و التطوير؛
- المرافقة التقنية(الملكية الصناعية)،البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات، ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية؛
- الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي تجهيزات ذات منعة صناعي (ماء، كهرباء...) (6)

3- شروط نجاح عملية التأهيل:

يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن التأهيل عمل ينبغي تنفيذه وفقا لمعايير مدروسة و محكمة تساعد على نجاحه ، ومن أهم الشروط الواجب توافرها لضمان هذا النجاح حسب منضمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية هي:

- وجود فترات انتقالية ضرورية من اجل السماح للمؤسسات من امتلاك الكافي في للتكيف مع الانفتاح الكلي مع السوق؛
- لتفادي اثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من اجل إيجاد إجراءات مرافقة و مساعدات ملائمة؛

- حث كل مؤسسة على بذل جهود التكيف اللازم و الالتزام ببرنامج التأهيل والعمل من اجل الحفاظ عليه.(8)

4 ـ دوافع التأهيل:

لقد أصبحت الجزائر على يقين أن مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة في حاجة إلى تأهيل و هذا بسبب عدة دوافع منها الخارجية و الداخلية و هي متمثلة في:

-عوامل خارجية:

و تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية التي تزايدت درجتها نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي و الاقتصادي ضمن فضاءات التبادل الحر خاصة بعد الاتفاق المبرم في إطار الشركة مع الاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية . (11) ومنها نذكر:
- تحديات المنافسة العالمية؛

- رفع الحدود الجغرافية و الحواجز الجمركية أمام السلع و المنتجات و رؤوس الأموال؛

- محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عالميا وفقا لمبادئ الاقتصاد التنافسي.(12)

- العوامل الداخلية:

قصور الخبرات الإدارية و القدرات التنظيمية، وذالك بسبب سيادة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية ، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص و التفويض و تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة ، و عدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة و المهارة الإدارية لدى المدير/المالك ، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه ، و نقص الروح المقاولاتية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ (5)

- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛

- المشاكل المتعلقة بالمحيط كمشكل العقار، و صعوبة الحصول على التمويل، ضعف التكوين؛

- وجود الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية؛
- صعوبة الحصول على المعلومة ، بطء الإجراءات الإدارية ، الصعوبات الجبائية؛(3)

- الصعوبات الإدارية ،المالية، التسويقية، الفنية، الجبائية، للحصول على العقار و كيفية الحصول على المعلومات ؛(12)

- بغياب التكوين و التدريب لرؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**.(3)**

بالإضافة إلى عدة دوافع أخري نذكر منها:

إن الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي تكمن في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

- **التحديات:** وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي ،الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة ا لانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل2002 في إطار الشراكة الاورومتوسطية بالإضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.(13)

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

ـ **الصعوبات التمويلية** : من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد:

1) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض؛

2) قصر فترة سداد القروض،

3) تعدد إجراءات الحصول على القروض؛

4) عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك؛

5) عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6) محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويا. (14)

ـ صعوبة الحصول على المعلومة : يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة والمحينة من المشاكل العويصة التي ، أصطدمت بها المؤسسات الاقتصادية في رسم سياساتها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة.(27)

ـ ضعف التكوين والعمل المؤهل : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.

كما انه لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب وتكوين ورسكلة عمالها نتيجة للصعوبات المالي ، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية ، حيث صنفت الجزائر في هذا الإطار في المرتبة 118على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية ، من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO .(27).

- **صعوبات الإدارية** :إن القرارات والإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات، وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن، فلا زال المستثمرين يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية ، فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على ارض الواقع ، "المستثمر عليه أن يتخطى 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المشروع ، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من3 إلى4 سنوات.."**(28)**

- **الصعوبات الخاصة بالعقار** : من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك ، الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط ، حيث كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم انه>> والى سنة 2001ومن مجموع 4211 قطعة ارض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد 3233 قطعة غير مسواة كما تضيف الدراسة إلى أن المناطق الصناعية في حالة مزرية حيث أن % 20 من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى كما عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت غير مستغلة النسبة % 43 في الشرق و%62 في الغرب أو استعملت للقيام بنشاطات أخرى خارج القطاع.**(15)**

- **الصعوبات الفنية:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تستخدم أجهزة ومعدات اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة، والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في اغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.**(15)**

- **الصعوبات الجبائية**: أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورها الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع. كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية.**(15)**

- **الصعوبات التسويقية:** عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق و نقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل، والتوزيع، والتعبئة، والتغليف ، وأذواق المستهلكين...الخ ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاها.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد أو المحاكاة ا مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية؛

- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغرائية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية؛

- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط و مواصفات السلع المنتجة؛

- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات هذا القطاع؛

- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛

- عدم وجود دراسات للأسواق الخاصة من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وكذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسة الصغيرة؛

- عدم التطوير في مواصفات المنتج بما يتلاءم و ذوق المستهلك.**(15)**

5- متطلبات التأهيل:

إن عملية التأهيل تتطلب عناصر لا بد أن تحاول الدولة أن توفرها لكي تنجح برامجها التي خصصتها لعملية التأهيل ومن بين هذه المتطلبات:

- تأهيل العنصر البشري :باعتبار العنصر البشري المحو الأساسي في عملية التغيير خصصت الوزارة الوطنية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين ل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعلق هذه العملية التي انطلقت منذ 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات ص و م وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تجسيد 72 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية.(9)

- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية :تستفيد المؤسسات ص و م في هذا الإطار من تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر وذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما:

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات ص و م برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري؛

- صندوق ضمان أخطار الاستثمار في المؤسسات ص و م برأس مال قدره 3.5 مليار دج؛

من شأن إنشاء هذين الصندوقين أن يجعل البنوك في وضعية تسمح لها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستجابة لمتطلباتها.(7)

- تدعيم البنية التحتية :إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات ص و م ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة ، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى ،

كالطريق السريع (شرق،غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها.(10)

ـ زيادة الإنفاق على البحث والتطوير :تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق.فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فانه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن تعطل ملكة البحث و التطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير،يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة ، كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية،" فعدد طلبات البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا".(10)

إذن فاحترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقاعدة (سعر، جودة، مدة) لن يتأتى إلا بتحكمها في عامل التكنولوجيا، هنا تبرز ضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والإطار الملائم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا.(9)

ـ التسيير الاستراتيجي :والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.(7)

ـ ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتطور المؤسسات ص و م في بيئة أو وسط دقيق ، ولا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق، والملاحظ أن المحيط الذي

يفترض أن تنشأ به الاستثمار وتنمو فيه المؤسسات ص و م ، وتفتح فيه سوق الشغل أمام الراغبين في العمل مازال يعاني من اختلافات صعبة على جميع المستويات ، لاسيما على المستوى التنظيم والتسيير والتجهيز والتهيئة.

إن الدول التي راهنت على هذا القطاع حققت ثلاث مستويات :

- إنتاج السلع والخدمات لتحقيق اكتفاء ذاتي؛
- توفير مناصب لا سيما في القطاع الخاص؛
- تحسين المنتوجات والتحكم الأفضل في التكنولوجيا.

وعليه تتطلب عملية ترقية الاستثمار بالضرورة ثقافة تتقبل فكرة تطور الاستثمار، ووضع هذا القطاع في إطار قانوني يعمل على تشجيع وتطوير الاستثمار وذلك من خلال تبسيط الإجراءات،خاصة على مستوى البنوك والجهاز المكلف بتسوية العقارات، وكذا من خلال:

- خلق بنوك ومؤسسات مالية تتكفل بإنشاء وتدعيم المؤسسات ص و م؛
- تعميق إعادة الهيكلة الصناعية؛
- وضع أنظمة للتسيير حسب الأهداف بالنسبة للإدارات وهياكل الدعم.(10)

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال :تعد الدعائم المعلوماتية من أهم المتطلبات التكنولوجية لتأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء،فالثروة الصناعية الثالثة فتحت آفاقا واسعة وحلول تكنولوجية متعددة أمام هذا النوع من المنشآت لتطبيق عدة أساليب جديدة في العمل وممارسة أنشطة حديثة كالتجارة الالكترونية التي تقوم بالدرجة الأولى على استخدام هذه التكنولوجيات، بالإضافة إلى المكاسب التنظيمية،الإنتاجية، والمعرفية التي يوفرها إدماج هذه الوسائل التكنولوجية في وظائف هذه المؤسسات .(9)

- ترقية المناولة والشراكة نتيجة لكونها أداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية وتطوير المناولة قصد تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ويتولى رئاسة هذا المجلس الوزير المكلف

بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، وتتلخص مهام هذا المجلس فيما يلي:

- وضع كل الآليات التي تحقق اندماج أفضل للاقتصاد الوطني؛
- تحفيز المؤسسات ص و م للالتحاق بالتيار العالمي للمناولة؛
- تطوير عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء الوطنيين أو الأجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينه؛

-تدعيم قدرات المؤسسات ص و م في ميدان المناولة.(7)

- ترقية التشاور:

عن طريق خلق هيئات مختصة تعمل على ترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كإنشاء مجلس وطني استشاري لترقية المؤسسات ص و م هدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين.(10)

6- إجراءات التأهيل: (3)

أ- تأهيل النظام القانوني والتشريعي: بدا الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصدور القوانين التالية:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعمها وتأهيلها . وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات و تستوفي معايير الاستقلالية وتشغل من 1 إلى 250 عامل**(11)** ولتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت الجزائر على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(12)**. والتي أسندت لها المهام التالية:

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ تقييم فعالية وداعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- التنسيق مع الهيئات المعنية، بين مختلف برامج التأهيل لقطاع مؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلوما دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج؛

- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني، والتكنولوجي؛

- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي تمكن أن تستفيد منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الإستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح و المساعدة؛

- قانون الاستثمار لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت : 2001 ويتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار والذي جاء ليحل محل القانون رقم 12بتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا93 – 12 الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

كما أعطى هذا المرسوم حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثمارهما ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذا التصريح يشمل معلومات تقنية خاصة بالمشروع المراد إنشاءه وذلك حتى يستفيد من مختلف الامتيازات والضمانات الممنوحة له.

ب- تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها % 2 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

ج- تأهيل الجهاز المصرفي :لتأهيل الجهاز المصرفي عملت الجزائر على استحداث وإقامة الهياكل المالية التالية:

- صندوق ضمان القروض::fonds de G arantie des C REDITS لمؤرخ في أنشئ بموجب المرسوم رقم273 المؤرخ في 11 نوفمبر2002

- صندوق رأسمال المخاطرة::fonds de C AP ITAL RISQUE : الذي تأسس سنة 2004 براس مال يقدر ب 3.5 مليار دج

- التمويل بالقرض الايجاري:LEASING : تم إقامة شركة للقرض الايجاري مغرب قرض إيجار الجزائر وهي مؤسسة براس مال مشترك تونسي_ أوربي ،

اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005 على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006.

د- تأهيل العنصر البشري :تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم إنجاز 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي.

كما خصصت الوزارة الوصية 3 ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل مؤسستنا من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها منذ شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يقومون بدورهم بتأطير ما يقارب ب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر.

ه- العقار الصناعي : في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسات ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها ، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط . وقد بدأ الشروع في تنفيذه شهر أوت . 2005 وقد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج.

7- واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

- يندرج" البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأحكام الواردة في القانون 18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة - رقم01 والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي ": تقوم الوزارة المكّلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية."**(16)**

أولا: أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي :

- قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل % 97 من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة ، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد"برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ." وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية؛

- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها؛

- يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها.

ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لها بتحسين ملموس لقدرها التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير و كذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.**(30)**

ثانيا: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لهذا البرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة نوضحها فيما يلي:

1-الأهداف العامة: **(17)**

تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي، وذلك عن طريق:

- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر؛

- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض)؛

ـ إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات؛

- تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية؛

- كما سيسمح أيضا للوصول إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة تكون قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.

2-الأهداف الخاصة:

تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التالي:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال ؛

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها؛

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق؛

- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.(18)

وينتظر من هذا البرنامج أن يحقق تنمية سوسيو اقتصادية مستدامة على المستوى المحلى والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تنافسية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة ،وتوفير مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جواريه تكون في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الوطني.(19)

ثالثا- هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها"1 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، وتتولى هذه الوكالة المهام التالية :

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛

- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية؛

- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛

- انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية؛

- جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛

- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(20)

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في إطار" قانون المالية لسنة 2006 بموجب مادته 71 تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 على مستوى الخزينة الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ويعد الصندوق الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 1 مليار دج سنويا لتنفيذ هذا البرنامج الوطني،

ويعتبر وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآمر بالصرف الرئيسي، وتغطي نفقات الصندوق نشاطات التأهيل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها،(20) وله كمهام أساسية:

- المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين؛

- تمويل الدراسات القطاعية؛

- تقديم الدعم للمراكز التقنية؛

- المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(21)

أما بالنسبة للمؤسسات التي تستطيع الاستفادة من إعانات الصندوق هي تلك المؤسسات التي تستوفي فيها الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري؛

- ألا تقل مدة نشاطها عن سنتين؛

- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية؛

- أن تتوفر على هيكل مالي متوازن.(16)

- اللجان الجهوية للقيادة:

اللجان الجهوية للقيادة هي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومختصين لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل بالإضافة إلى مكاتب التسهيلات والتدعيم، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة عبر مناطق جهوية تظم جميع الولايات، وتقوم بالمهام التالية :

- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل ؛
- تحديد أفضل الطرق لتمويل مخطط التأهيل ؛
- تقديم قرارات التأهيل. (22)

رابعا: إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أول خطوة لبدأ البرنامج يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة باعتبارها المسئولة على برنامج التأهيل الوطني ، أما الخطوة الثانية يشرع في إدماجها في البرنامج الوطني للتأهيل، بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج وتتم عملية المطابقة بواسطة ملأ صاحب المؤسسة لبطاقة تعريفية مستخرجة من الوكالة

- مرفقة بالوثائق التنظيمية التالية:
- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة؛
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي؛
- الحصيلة المالية للسنتين الأخيرتين ؛
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني لضمان الأجراء؛

بعد ذلك يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي العام بناء على التشخيص القبلي، وينجز التشخيص بنية التعرف العميق بواقع المؤسسة ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها (الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، وتحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات)، يسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

ثم تأتي مرحلة إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، حيث تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاق المهمة بحضور الخبراء ورئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، وتقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة المهمة إلى غاية المصادقة على التقرير (التشخيص ومخطط التأهيل)، ومن تم الشروع في دفع المساعدات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات، يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.(23)

على العموم تتجلى علاقة برامج التأهيل بالمساهمة في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية بالتأهيل، ابتداء من الخطوة الأولى التي تتمثل في القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لتحديد نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة وعلى أساس ذلك يتم وضع مخطط التأهيل الذي يضم الاستثمارات المادية واللامادية، ثم تأتي مرحلة تنفيذ برنامج التأهيل للاستفادة من المنح والمساعدات المقدمة في إطار برنامج التأهيل سواء للمؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التخفيف من أعباء هذه المؤسسات والاستفادة من الفرص المتاحة لتقديم سلع وخدمات مبتكرة تتميز بالجودة العالية وبأسعار معقولة تكون محفزة لاكتساب قدرة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين والأجانب، كما تستفيد وبأسعار معقولة تكون محفزة لاكتساب قدرة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين والأجانب، كما تستفيد المؤسسات المنخرطة في هذه البرامج من مرافقة الدولة لحصولها على شهادة الجودة العالمية ISO، والتي تعكس رغبة تلك المؤسسات للوصول إلى الأسواق الخارجية وتحسين صورتها أمام زبائنها ، خاصة وأن المستهلك أصبح يدرك جيدا أن المؤسسة الجيدة هي التي تملك هذه الشهادة.

وتشكل برامج التأهيل مجالا رحبا تستطيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلاله اكتساب معارف تتعلق بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على طرق التنظيم، التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بطريقة تسمح الوصول إلى إرضاء كل من العميل الداخلي من خلال الاهتمام به، وكذا العميل الخارجي من خلال توحيد جهود المؤسسة لتلبية احتياجاته

والعمل على كسب ولائه بما يخدم أهداف المؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ولهذا تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية عملية مكلفة جدا وتتطلب مبالغ مالية ضخمة لتمويلها وإنجاحها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها، حيث تعتبر مرحلة منح الإعانات والمساعدات المالية هي المرحلة الأخيرة لتنفيذ وانجاز مخطط التأهيل.(29)

خامسا:نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (31)

يعد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحله الأولى من التنفيذ، حيث باشرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجسيده ابتداء من سنة 2006، لكن الانطلاقة الفعلية له كانت في شهر فيفري 2007 ، وقد كانت نتائج هذا البرنامج إلى غاية سبتمبر 2008 كما يلي :

- المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني :

تقدمت 375 مؤسسة بطلباتها للانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم قبول 305 مؤسسة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و المؤسسات الصغيرة جداو التي تحتوي على أقل من 20 عاملا، كما يوضحه الجدول رقم (08) التالي:

الجدول رقم :(1-1) عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسط

النوع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية%
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	137	%45
المؤسسات الصغيرة جدا	168	%55
المجموع	305	%100

المصدر:

Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Agence Nationale de Développement de la PME , BILAN DES ACTIONS DU PROGRAMME NATIONAL DE MISE A NIVEAU ,RAPPORT COMPLET ,2008,p1.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-1) أن نسبة المؤسسات الصغيرة جدا المقبولة في برنامج التأهيل أعلى من نسبة قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد هذا النوع من المؤسسات الصغيرة جدا مستثنى من برامج التأهيل السابقة الذكر رغم أهمية هذه المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

2- توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب مناطق الوطن:

وبالنسبة لتوزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن فنجذ % 25 بالوسط ، 33 %بالشرق، 39%بالغرب و 3% بالجنوب وتعتبر هذه النسبة الأخيرة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب الأخرى لدى يجب الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق الجنوبية، والجدول رقم(2-1)

الجدول رقم (2-1) توزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن

المناطق	عدد المؤسسات	النسبة المئوية%
الوسط	77	25
الشرق	101	33
الغرب	119	39
الجنوب	08	03
المجموع	305	100

المصدر:
Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Agence Nationale de Développement de la PME , op-cit, p5.

- نتائج برنامج التأهيل:

لم تتقدم برامج التأهيل بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف برامج التأهيل، ونجد ذلك راجع لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل؛ وآجال تكوين الملفات التي تبدو أنها طويلة، خاصة فيما يتعلق يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية والمصرفية ، كشهادات الموافقة على تمويل مخطط التأهيل من طرف البنوك، ويمكن إجمال أهم العراقيل فيما يلي:

- بدءا من مضمون برامج التأهيل التي تعتبر اختيارية طوعية، ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حول تلك البرامج فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات وتخوف أصحابها من مواصلة كامل مراحل برنامج التأهيل؛

- وصولا إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل لتحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات

المنخرطة دفع نسب معينة من تكاليف التأهيل، وهذا أمر لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها؛

- كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛

- معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة البرامج الوطنية نظرا لنقص الخبراء والمختصين في سير مثل هذه البرامج؛

- عدم استغلال الموارد و الوسائل بطرق علمية و عقلانية؛

- تعدد برامج التأهيل هذا ما يؤدي إلى ضعف وانقسام وتشتت الإمكانيات و الموارد البشرية ،المادية والمالية.(24)

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

1- الدراسات السابقة

- الدراسة الأولى :بعنوان"الدليل المنهجي ، إعادة الهيكلة،التأهيل والتنافسية الصناعية"، أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة2002 ، وحرر مضمونها "محمد لمين دحوي"باللغة الفرنسية وجاءت في أكثر من 100 صفحة مقسمة إلى جزأين،حيث تناول الجزء الأول منها مقاربة منهجية لعملية إعادة الهيكلة والتأهيل بالتعرض إلى المتغيرات الدولية وعولمة المبادلات وأهمية تنافسية المؤسسات بالإضافة إلى تجربة ومساهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بإعادة الهيكلة والتأهيل وأهم الأعمال المرتبطة بهما، في الجانب النظري والجانب التطبيقي وكذا انجاز ومتابعة مخططات التأهيل،أما في الجزء الثاني في الدراسة فتناول التجارب الدولية في ميدان إعادة الهيكلة والتأهيل بدءا من التجربة البرتغالية1988)-(1999 وبرنامج التأهيل الصناعي لدول شمال إفريقي)تونس ، الجزائر ، المغرب ومصرحتى سنة .2001

- **الدراسة الثانية :بعنوان" برنامج تأهيل المؤسسات تونس ، المغرب و السنغال"**أعدتها الوكالة الفرنسية للتنمية AFDسنة 2005وحرر مضمونها كل من Hervé Bougault Ewa Filipiak :باللغة الفرنسية وجاءت في قرابة 90صفحة مقسمة إلى الأربعة أجزاء حيث تناول الجزء الأول من هذه أساسيات ومكونات برنامج التأهيل وأهم المقاربات في هذا السياق، أما من خلال الأجزاء الثلاثة المتبقية تم تناول مختلف برامج تأهيل المؤسسات في كل من:**تونس ، المغرب و السنيغال** مبرزين التطور التاريخي لاقتصاديات لهذه الدول وكيفية إقدامها على إستراتيجية التأهيل كما تم التعرض إلى عناصر ومكونات الحصيلة الأولية لبرامج التأهيل في هذه الدول حتى سنة2004 مع في دعم ومساندة برامج تأهيل الدول السابقة الذكر مع التركيز على مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية وأهم ما جاء في نتائج هذه الدراسة كون الدول النامية والاقتصاديات الناشئة تعيش ضغط مزدوج، من جهة الانفتاح على العالم والذي يولد منافسة شرسة للمؤسسات

الوطنية،ومن جهة أخرى التزايد السكاني المرتفع مماقد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة لاحقا، لتجاوز القيد الأول يجب الرفع من الأداء التنافسي للمؤسسات المحلية مما يساعد على خلق مناصب شغل جديدة في المستقبل لتفادي العواقب الوخيمة للقيد الثاني الذي يحتم الاهتمام بقطاع التربية والتكوين المهني وتشريعات العمل ليتماشى والاحتياجات الحقيقة لاقتصاديات هذه الدول ، ما أدى إلى نجاح إلى حد كبير برنامج تأهيل المؤسسات التونسية على خلاف الانطلاقة المثعترة و المتذبذبة لبرنامج التأهيل في المغرب، في حين تبقى تساءلات عديدة حول برنامج التأهيل السنيغالي في غياب سياسات اقتصادية ينقصها الانسجام ، الشفافية والرؤية المستقبلية الواضحة .

ـ الدراسة الثالثة: بعنوان"تقييم سياسات تأهيل المؤسسات للضفة الجنوبية للبحرالأبيض المتوسط ـ حالة كل من ـ الجزائر، مصر ، المغرب وتونس ،أعدت في ديسمبر 2007من طرف هيئة"femis researchprogramme" ، وحرر مضمونها باللغة الفرنسية مجموعة من الباحثين من جامعات الدول المذكورة

وجاءت في خمسة أجزاء، خصص الجزء الأول منها إلى اعتبار أن سياسة التأهيل كسياسة لإعادة هيكلة المؤسسات باستخدام مقاربة كمية ذات مدلول محاسبي بأخذ عينة من المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل في كل من **تونس ، المغرب ومصر** ومقارنة بعض المؤشرات كالإنتاجية، رقم الأعمال وعدد العمال لفترتي قبل وبعد عملية التأهيل في حين أستثنيت الجزائر من العينة لعدم توفر البيانات الكافية حسب صاحب الدراسة، استخلصت الدراسة تحسن نسبي للمؤشرات المذكورة ولكن يبقى دون النتائج المرجوة من عملية التأهيل، أما الأجزاء الأخرى فتعرضت إلى برامج التأهيل في كل من **الجزائر ، المغرب وتونس** وكذا برنامج التحديث الصناعي في جمهورية **مصر** من خلال التعرض إلى سياق سياسة التأهيل، معاييرها، أجهزة تسيير برامج التأهيل و الحصيلة لكل دولة حتى2006 ، واستخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نورد منها ما يلي:

ـ من الأسباب المهمة لضعف برنامج التأهيل يكمن في ضعف الجهات المكلفة بتسييرها؛

ـ غياب أو عدم توفير الإحصائيات الرسمية و المتابعة الدقيقة يعيق كل محاولات التقييم الجدي الذي يساهم بتوجيه السلطات العمومية ؛

ـ كثرة الإجراءات الانتقائية أفشلت برامج التأهيل في بعض الدول مثل الجزائر

ـ الدراسة الرابعة:بعنوان" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية ،دراسة حالة مؤسسة كومينوكس"أعدت من طرف الطالبة سلمى صالحي، وذلك لنيل شهادة مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر سنة2006

تناولت الطالبة فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ومعوقات تنميتها، بالإضافة إلى قدرتها على المنافسة، ثم تعرضت بالتفصيل إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى التعاون الدولي في هذا المجال، وأخيرا قامت بدراسة تشخيصية لحالة مؤسسة خضعت للتأهيل ضمن إطار البرنامج الوطني

ـ **الدراسة الخامسة:بعنوان"**دور الشراكة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة "أعدت من طرف الطالبة لويزة بهاز وذلك لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير بالمعهد الوطني للتجارة، الجزائر 2006

ركزت الطالبة في دراستها على جانب الشراكة الأجنبية وخصوصا الشراكة الأورو جزائرية وإبراز دورها في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قامت بتقديم عام لقطاع المؤسسات ص و م في الجزائر،لتعرض في الأخير نتائج برنامج ميدا وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطرقها لتجربة مؤسستين في هذا المجال.

ـ الدراسة السادسة :بعنوان"آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص :إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010 أعدت من طرف الطالبة ابتسام بوشويط حيث تناولت الإشكالية التالية :فيما تتمثل آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وتوصلت إلى النتائج التالية، وسنذكر أهمها:

ـ كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل للانتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛

ـ برامج التأهيل الثلاثة لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها.

ـ الدراسة السابعة : بعنوان"تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر" دراسة تقييمية لبرامج ميدا "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد وتسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،ورقلة ،2007

أعدت من طرف الطالبة غدير أحمد سليمة بحيث عالجت الإشكالية التالية :ما مدى مساهمة هذا البرنامج في الرفع من تنافسية المؤسسات ص وم الجزائرية؟

وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

ـ كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة الدافع وراء تبنيها لبرامج التأهيل، ساعية من وراء هذا إلى تطوير المؤسسات ص و م والرفع من تنافسيتها، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها :في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيله المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

ـ برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات ص و م الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت به إلى التأخر في التنفيذ لمدة سنتين، إذ أنه لو كان هنالك تشخيصا دقيقا للمؤسسات ص و م الجزائرية لما وقع البرنامج في تلك المشاكل، بالإضافة إلى ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البرنامج((23%)من المؤسسات ص و م المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا)

ـ الدراسة الثامنة :بعنوان "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية– المدرسة العليا للتجارة 2006من إعداد الطالبة سلمى صالحي

الدراسة هي مذكرة ماجستير تناولت فيها الطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ومعوقات تنميتها، ثم تعرضت بالتفصيل إلى برنامج التأهيل الصناعي.

ـ الدراسة التاسعة: بعنوان"دور الشراكة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المعهد الوطني للتجارة -2006 ـ من إعداد الطالبة لويزة بهاز

الدراسة هي مذكرة ماجستير ركزت فيها الطالبة على جانب الشراكة الأجنبية وإبراز دورها في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تناولت إجراءات ونتائج برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2- ما يمز دراستنا عن الدراسات السابقة:

رغم أن هذه الدراسات كلها تناولت فكرة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مختلف هيئات التي قامت بإعداد برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي قامت الجزائر بالانضمام إليها وذلك بغية تطوير و تحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها إلا أننا من خلال هذا البحث نحاول أن نبرز مدى نجاح برنامج التأهيل ، والتطرق إلى عموميات حول برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة دون التطرق إلى ذكر مختلف هذه البرامج ، عكس الدراسات السابقة التي تطرقت بالتفصيل في ذكرها كما قمنا بالتحدث عن واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذكر الأسباب و الأهداف التي دفعت بالجزائر إلى تبني برنامج التأهيل و استخلاص ابرز نتائج هذا البرنامج .

أما الجانب التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة بولاية سعيدة وتكونت العينة من عشرة مؤسسات ما بين صغيرة و متوسطة و كما امتدت دراستنا على البرنامج الوطني الخماسي من 2007- إلى غاية 2012 وذلك بتحليل العينة محل الدراسة عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي spss.20 و التوصل إلى النتائج و تحليلها بالنسبة لبرنامج تأهيل هذه المؤسسات ، بخلاف الدراسات السابقة التي اختصرت بعضها على دراسة حالة و البعض على فصول كلها نظرية و عدم استعمال أي البرامج الإحصائية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما لحظناه في هذا الفصل اتضح أن الدول السائرة في طريق النمو قطعت أشواطا لا بأس بها في اهتمامنا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجزائر التي خصصت ميزانيات لا يستهان بها من أجل تأهيل هذا النوع من المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة العالمية حتى وان لم تصل إلى الأهداف المرجوة كلها لكن على الأقل حاولت أن تأهل مؤسساتها خاصة مع اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة الذي سيخلف آثار كبيرة على المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

مقدمة:

تعد المنهجية حلقة الربط بين ماهو متحقق من تراكم معرفي نظري ، وتطبيقي وبين إمكانية تجسيد ذلك التراكم في حياة منظمات الأعمال واقعا وحاضرا ، ومستقبلا ويعتمد تحديد مسارات المنهجية على ما تيسر من ذلك التراكم الذي ينبغي أن يخضع للانتقاء والاختبار في المنظمات العامة ، ومنظمات الأعمال المحلية بهدف التحقق من إمكانية استخدامها في أعمال ونشاطات المنظمة ضمن رؤية حالية ومستقبلية ومن أجل التحقق من مصداقية الترابط والتأثير بين متغيرات الدراسة حيث أن نجاح المؤسسات يتوقف بشكل عام على الترابط والتأثير بين نشاطاتها الداخلية و الخارجية ،ومن اجل تحقيق الاستمرارية في بلوغ مقاصد الدراسة المحددة سلفا اعتمدنا على معلومات وبيانات من عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة والتي تبنت برامج التأهيل.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

1- منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة و المعلومات المراد الحصول عليها من بيانات وتقارير المؤسسات الاقتصادية المعنية بالدراسة أي المتبنية لبرنامج التأهيل المطروح من طرف الدولة و المتواجدة بولاية سعيدة ، ومن خلال الأسئلة التي تسعي هذه الدراسة للإجابة عنها استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات الذي والذي يعتمد على دراسة الواقع او الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا.

هذا القسم من الدراسة يلخص تقديم العينة ووصف البيانات التي اعتمدنا عليها للدراسة برنامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة و في النهاية استخلاص نتيجة دخول هذه المؤسسات لبرنامج التأهيل سواء كانت هذه النتيجة بالإيجاب أو السلب

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة أما العينة التي أشرفنا على دراستها

فتتكون من10 مؤسسات ما بين مؤسسات صغيرة و متوسطة تتموقع جميعها بولاية سعيدة بحيث كان منها 04 مؤسسات تعتبر صغيرة الحجم أما 06 مؤسسات فتدخل في ضمن إطار مؤسسات متوسطة الحجم بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تختلف فيما بينها من حيث نوع النشاط وتاريخ بداية كل مؤسسة

أما المشترك بين هذه المؤسسات أن جميعها تبنت برنامج التأهيل المطروح من طرف الدولة والذي يعتبر سياسة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالجزائر وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني عامة ودعم هذه المؤسسات من أجل مواكبة نشاطها الاقتصادي على وجه الخصوص بحيث كان الهدف من هذه الدراسة

هو تقييم مدى نجاح برنامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولايتنا بالإضافة إلى النتائج المتحصل عليها جراء تبني برنامج التأهيل والدافع وراء ذلك وتمثلت العينة المدروسة فيما يلي:

الجدول رقم :(1-2) يمثل الجدول الموالي وصف للعينة المدروسة من حيث نشاطها الاقتصادي

المؤسسة	الوضع القانوني	نشاط القطاع	الموقع	شكل الملكية	تاريخ البداية
1	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية	حضري	مؤسسة خاصة	2006
2	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية و هيدروليك	حضري	مؤسسة خاصة	2001
3	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية ، بناء و هيدروليك	ريفي	مؤسسة خاصة	1999
4	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية ، بناء و هيدروليك	حضري	مؤسسة خاصة	1995
5	مؤسسة ذات شخص واحد	مؤسسة أشغال عمومية	حضري	مؤسسة خاصة	2002

	ومسؤولية محدودة				
6	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية و الدراسات المكتبية	حضري	مؤسسة خاصة	1998
7	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية	حضري	مؤسسة خاصة	2005
8	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة تصنيع الأثاث المدرسي	ريفي	مؤسسة خاصة	1997
9	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية	حضري	مؤسسة خاصة	2000
10	مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة	مؤسسة أشغال عمومية و بناء	حضري	مؤسسة خاصة	2005

المصدر :من عداد الطالبتين بعد الحصول على البيانات من المؤسسات المعنية بالدراسة

والتي اعتمدنا في دراستها على تسعة متغيرات منها ما قمنا بحسابه ومنها ما كان مستنتج من المعلومات المالية والمحاسبة للمؤسسات أو العينة المعنية بالدراسة بحيث كانت هذه المتغيرات قبل وبعد التأهيل نخصها بالذكر فيما يلي :

1- رقم الأعمال

2- القيمة المضافة

3- العدد الإجمالي للعمال

4- العائد على حقوق المساهمين:النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

5- العوائد الاقتصادية:النتيجة الصافية/ إجمالي الموجودات

6- همز الإنتاجية :القيمة المضافة / عدد الموظفين

7- القيمة الإنتاجية :النتيجة الصافية/عدد الموظفين

8- إنتاجية المبيعات :المبيعات/ عدد العمال

9- العائد على المبيعات : النتيجة الصافية/المبيعات

3- المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها، وعمقها ،وتعقيدها باختلاف الهدف من إجراء وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة و فرضياتها ، فقد تم فحص البيانات وتبويبها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر ، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية ، ومعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة و فرضياتها إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSلتحليل البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسات الخاضعة لبرنامج التأهيل وذلك من خلال الأساليب التالية:

1- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الفرق بين ما قبل التأهيل وما بعد التأهيل

2- معامل الارتباط بين ما قبل التأهيل وما بعد التأهيل

3- الاختبار T في حالة عينتين مترابطتين(test pour echontllion appariés)

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

1- وصف خصائص العينة

الجدول رقم:(2-2)يمثل الجدول الوضع القانوني للمؤسسات المدروسة

الوضع القانوني				
		التكرارات	النسبة	النسبة المتراكمة
القيمة	مؤسسة ذات شخص واحد	10	100,0	100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين وذلك من مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.SPSS-20

الشكل رقم :(1-1)يمثل نسبة المؤسسات من حيث الشكل القانوني

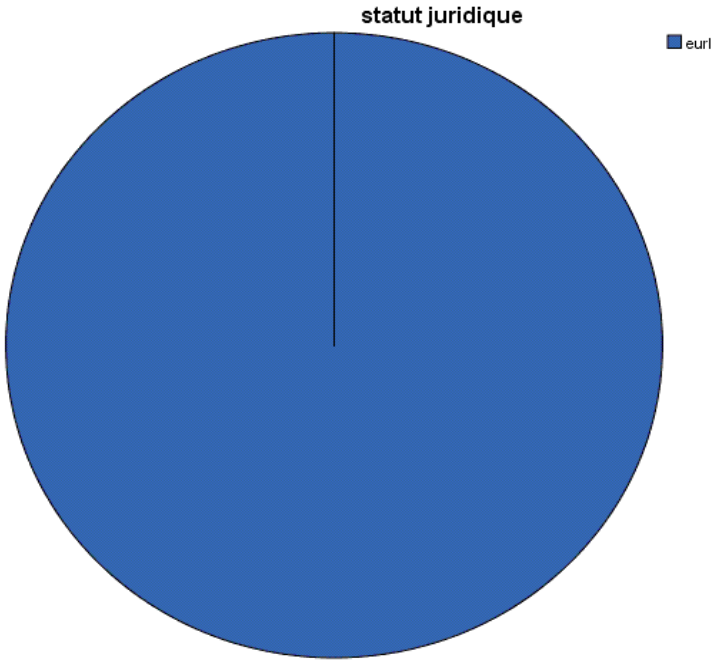

المصدر :من إعداد الطالبتين من مخرجات برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSSv20

- هذا التحليل جاء جراء الاستفادة من البيانات الحالية للعينة و المتكونة من 10مؤسسات مابين صغيرة ومتوسطة بحيث تمت هذه المشاهدات في كل مؤسسة

لفترة 07 سنوات ، امتدت هذه الفترة ما بين 2005 إلى 2012 كانت بيانات مهمة و من حيث الدراسة تمثلث في بيانات محاسبية ومالية .

وكان الاعتماد في هذه الدراسة أو بالأصح في عملية تقييم برنامج التأهيل لهذه المؤسسات على سنتين قبل التأهيل و سنتين بعد التأهيل وذلك لأن بوادر برنامج التأهيل كان سنة 2010 بولاية سعيدة .

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ بأن الوضع القانوني للعينة لم يختلف بحيث كانت نسبة100%من المؤسسات تعتمد على مؤسسة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة مما يفسر لنا بأن اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية تعتمد على الوضع القانوني نفسه .

الجدول رقم:(3-2)يمثل الجدول نوع نشاط المؤسسات المعنية بالدراسة

نوع النشاط				
النسبة المتراكمة	النسبة المئوية	التكرارات		
40,0	40,0	4	م أ و ب	القيمة..
50,0	10,0	1	م أ ع	
70,0	20,0	2	م أ ع ب ه	
80,0	10,0	1	م أ ع وم د	
90,0	10,0	1	م ت أ م	
100,0	10,0	1	م أ ع ،ب	
	100,0	10	المجموع	

المصدر:من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية- SPSS 20

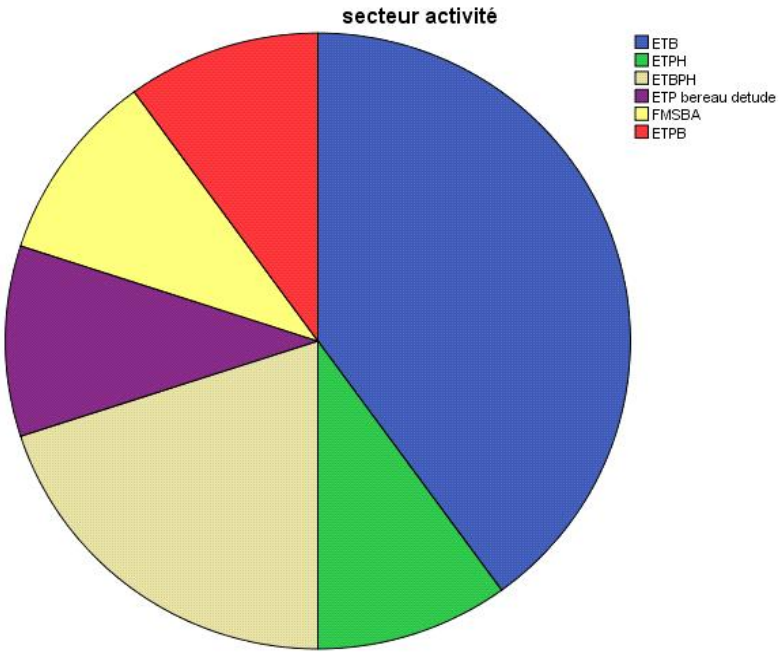

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ـ أما الجدول الثاني فيوضح لنا نوع النشاط الذي تقوم به هذه المؤسسات بحيث كانت نسبة 40%تمثل مؤسسات الأشغال العمومية أما نسبة 20%فمثلث مؤسسة للأشغال العمومية بناء وهيدروليك أما 10%فتمثلت في كل من مؤسسة أشغال عمومية ومكتب دراسات بالإضافة إلى 10%مثلث مؤسسة أشغال عمومية وبناء إضافة أيضا إلى مؤسسة لتصنيع الأثاث المدرسي والتي مثلث بدورها نسبة 10%

والملاحظ هو انه قطاع النشاط المعتمد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية والذي استحوذ على النسبة الأكبر هو قطاع الأشغال العمومية

الجدول رقم:(4-2):يمثل الجدول موقع المؤسسات

الموقع				
النسب المتراكمة	النسبة المئوية	التكرارات		
80,0	80,0	8	حضري	القيمة
100,0	20,0	2	ريفي	
	100,0	10	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم :(3-1)يمثل الشكل نسبة المؤسسات من حيث الموقع

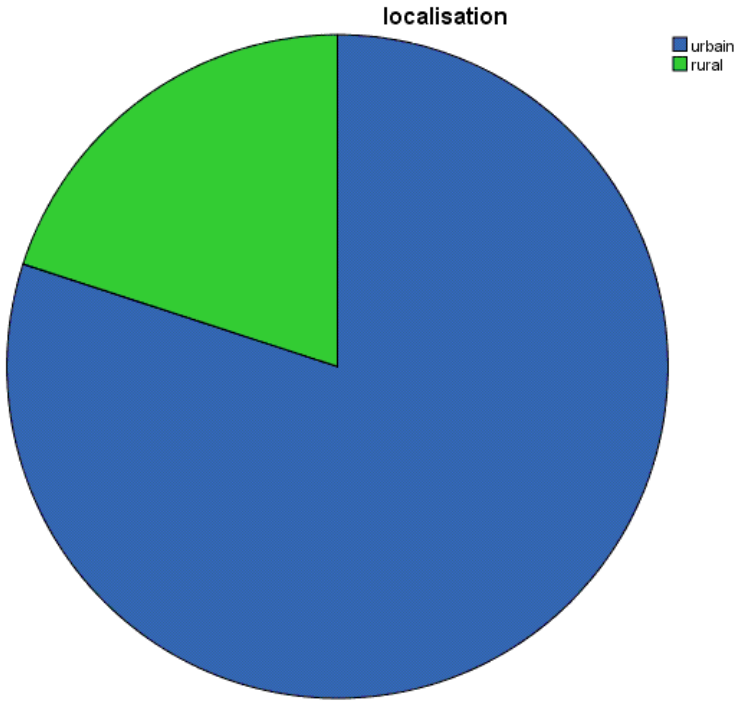

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ـ يوضح الجدول الموالي تموقع هذه المؤسسات بحيث نلاحظ بأنه نسبة 80%من هذه المؤسسات في المنطقة الحضرية للولاية أما نسبة 20%فهي تقع في المنطقة الريفية للولاية أي أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع بالمنطقة الحضرية للولاية وهذا راجع لقطاع النشاط و الذي يعتمد على الموقع .

الجدول رقم :(5-2)يمثل الجدول الشكل القانوني للمؤسسات

الشكل القانوني				
		التكرارات	النسب المئوية	النسب المتراكمة
القيمة	خاص	10	100,0	100,0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم :(4-1)يمثل الشكل نسبة المؤسسات من حيث شكل الملكية

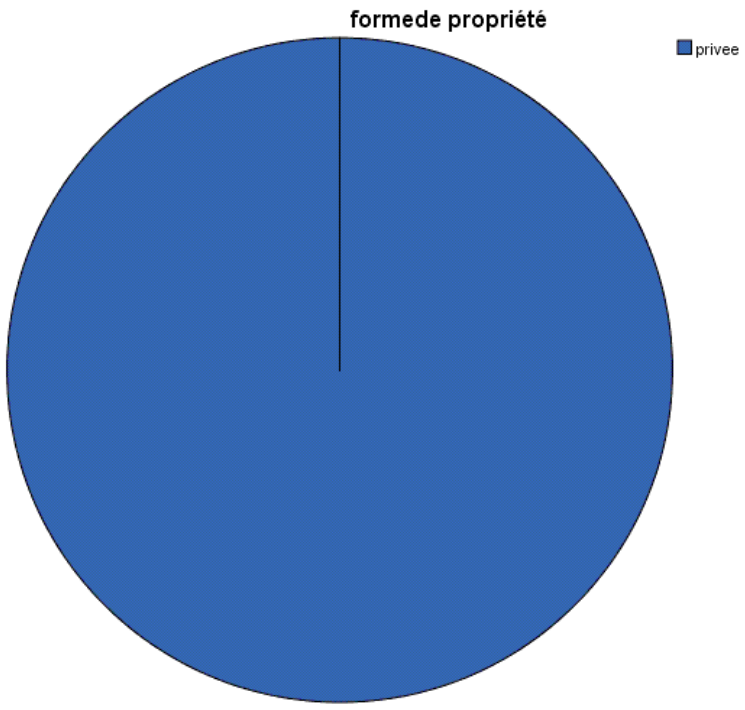

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ـ تم الاعتماد في هذه الدراسة على المؤسسات الخاصة والتي مثلت نسبة 100بالمئة من حيث الشكل القانوني للمؤسسات المعنية بالدراسة وهذا راجع إلى أن أغلبية المؤسسات إن لم تكن جميعها والتي تبنت برنامج التأهيل هي مؤسسات خاصة.

2ـ المقارنة بين متوسطات قبل وبعد التأهيل:

من خلال إدخال البيانات والمعلومات المتحصل عليها ومتغيرات الدراسة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وبعد عملية الحساب تحصلنا على النتائج التالية والموضحة في الجدول(6-2).

الجدول رقم:(6-2) يمثل الجدول متوسط المتغيرات قبل وبعد التأهيل

المتغيرات	متوسط ما قبل التأهيل	متوسط ما بعد التأهيل	الفرق بين المتوسطات	المقارنة
رقم الأعمال(ca)	25605006 ,70	368965896	-3658360889,3	>
عدد العمال(NTE)	76,3000	87,7000	-11,4	>
القيمة المضافة(VA)	9708294,095	15915250,4	-6206956,305	>
همز الإنتاجية(pp)	13468,1180	326103,9994	-191455,8814	>
العائد على المبيعات(ROS)	0,22349	0,11020	0,11329	<
العوائد الاقتصادية(ROA)	0,16520	0,07439	0,09081	<
العائد على حقوق المساهمين(RFP)	0,15500	0,24470	-0,0897	>

القيمة الإنتاجية(PRN)	46320,7320	101092,2550	-54771,523	>
إنتاجية المبيعات(PV)	525505,5350	1260349,949	-734844,414	>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند متوسط ما قبل وبعد التأهيل وحساب الفرق بين هذه المتوسطات وذلك من خلال طرح متوسط ما قبل التأهيل من متوسط ما بعد التأهيل تم الاستنتاج بأنه في كل من رقم الأعمال ،القيمة المضافة ،همز الإنتاجية ،العائد على حقوق المساهمين ،القيمة الإنتاجية ،وإنتاجية المبيعات كان الفرق ايجابي ما يوضح انه فيما يخص هذه المتغيرات فكان هناك تغيير ايجابي لصالح المؤسسة بعد تبنيها لبرنامج التأهيل.

أما بالنسبة لباقي المتغيرات والتي تتمثل في العائد على المبيعات والعوائد الاقتصادية فكان الفرق سلبي ما يوضح ان هناك تغيير سلبي فيما يخص هذه المتغيرات أي انه في غير صالح المؤسسات المعنية ببرنامج التأهيل والذي لم يكن له أثر ايجابي عليها.

3- اختبار الفرضيات:

- فرضية الارتباط

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات ما قبل التأهيل ومتغيرات ما بعد التأهيل

H1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات ما قبل التأهيل ومتغيرات ما بعد التأهيل

يكون الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \geq$ **0.05**)

الجدول رقم :(2-7)يمثل الجدول الارتباط بين ما قبل التأهيل وما بعد التأهيل

اختبار ارتباط عينتين				
الدلالة المعنوية	الارتباط	ن		
,000	,932	9	قبل &بعد	القيمة1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول العلاقة بين متغيرات ما قبل تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرنامج التأهيل ومتغيرات ما بعد التأهيل حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ما قبل التأهيل وما بعد التأهيل إذ بلغ معامل الارتباط(0.93)

بما أنه Sig=0.000 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه هناك علاقة بين متغيرات ما قبل التأهيل وما بعد التأهيل.

اختبار الفرضية الثانية :

H0:μ=0 برنامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة له أثر ايجابي

H1:μ≠0 برنامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة لم يكن له أثر إيجابي.

الجدول رقم:(2-8): اختبارT لعينتين مترابطتين

	الدلالة المعنوية . (bilatérale)	درجة الحرية	الانحرافات	المتوسط	
قبل - بعد	,345	8	1219114724,3404102	-407394325,41211	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

لدينا Sig =0.345،ومنه$\mu \neq 0$ وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن له نتيجة ايجابية على مؤسسات ولاية سعيدة

بحيث يفسر الجدول أعلاه وبعد قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة بان برنامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سعيدة لم يكن له نتيجة، وقد تحصلنا على النتيجة بعد اختبار الترابط بين العينتين واللذان يمثلان متوسط متغيرات المؤسسات المتبنية لبرنامج التأهيل قبل الاندماج في هذا البرنامج ومتوسط متغيرات الدراسة للمؤسسات المعنية وذلك بعد تبنيها لبرنامج التأهيل

بناءا على هذه النتيجة المتحصل عليها نستنتج بان برنامج التأهيل لم يكن له نتيجة فعالة أو بالأصح نتيجة ايجابية تدعم هذه المؤسسات اقتصاديا والمتبنية لهذا البرنامج وذلك قصد تطوير وتنمية مؤسساتها.

خلاصةالفصل:

هدفت الدراسة الحالية إلى التحقق من وجود نتيجة ايجابية أو سلبية كانت بعد تبني المؤسسات الصغير والمتوسطة لولاية سعيدة لبرنامج التأهيل والمطروح من طرف الدولة الجزائرية بغية مساعدة هذه الأخيرة من اجل الرفع من الاقتصاد الوطني ودخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز المنافسة العالمية ،بالإضافة إلى التحقق من مدى تأثير تبني برنامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة عامة:

يعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أولويات البرامج التنموية ويأتي هذا الاهتمام المكثف في إطار جهود الدولة لمواجهة التحديات التي قد تواجهها هذه الشريحة من المؤسسات ونظرا إلى هذه التحديات تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزيدا من الدعم التقني والمالي كي تستطيع هذه الأخيرة الصمود أمام هذه التحديات.

ولهذا الغرض تبنت الدولة مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني عامة ومنه ولاية سعيدة على وجه الخصوص.

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدخل ضمن إطار إستراتيجية شاملة لترقية تنافسية هذه الشريحة من المؤسسات ،وترتكز هذه الإستراتيجية على تحسين كفاءة المؤسسات والرفع من أدائها التنافسي وتأهيل محيطها للوصول بها إلى المستوي الدولي وتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة المتمثلة في فتح الأسواق والاندماج على الاقتصاد العالمي و فضاءات التبادل الحر.

وعلى الرغم من أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية إلا أن حصيلة برنامج تأهيل لم ترقي إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية في الدولة خاصة في ولاية سعيدة بحيث كانت نتائج هذا البرنامج متفاوتة ومتباية ولم تكن له نتائج ايجابية بعد تبنيه من طرف المؤسسات المعنية مع الإشارة إلى إن البرنامج لازال يواجه مجموعة من العوائق والصعوبات الإدارية ،التنظيمية، المالية، والتسويقية.

نتائج البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذا العمل هو تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة وولاية سعيدة على وجه الخصوص ،هذا البرنامج الذي وضع لمرافقة هذا النوع من المؤسسات قصد الرفع من أدائها التنافسي.

ومن خلال هذا العمل قمنا بجمع وتلخيص وتبويب مختلف المعلومات المتاحة والمرتبطة ببرنامج التأهيل وتتبع تطوره من خلال البيانات المتوفرة من طرف المؤسسات المعنية بالدراسة والمتواجدة بولاية سعيدة ، والتي لم تسمح لنا بالقيام بدراسة قياسية أكثر دقة وذلك راجع لقلة المؤسسات المتبنية لعملية التأهيل بالولاية، وفي إطار هذا السياق توصلنا إلى وضع النتائج التالية:

ـ غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل وتطورها

ـ وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن برنامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح

ـ سياسة تأهيل المؤسسات عملية مستمرة ومتجددة وهذا ما يجعل من المؤسسات تسعى إلى تحسين أداءها عبر الزمن ، ولا تعتبر التأهيل رزمة يمكن اكتسابها بل هو نسق ونظام يمكن انتقاءه والتدريب عليه

ـ عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية ببرنامج التأهيل بسبب صعوبات الاندراج ضمن هذا البرنامج

التوصيات:

بناءا على ما تم تقديمه من تحليل ومعطيات ومقارنات فإن موضوع تأهيل هذه المؤسسات يعتبر عملا متواصلا ومستمرا ضمن كل البرامج والاستراتيجيات التنموية من أجل الرفع من القدرات التنافسية لهذه الشريحة من المؤسسات في الجزائر وولاية سعيدة على وجه الخصوص وعلى هذا الأساس يتم تقديم مجموعة من التوصيات .

ـ ضرورة تكييف سياسة التأهيل في الجزائر مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

ـ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الوسائل لتبني برنامج التأهيل؛

ـ التقليص من القيود المفرودة على المؤسسات للاستفادة أكثر من البرنامج ؛

وفي الأخير يبقى المجال مفتوحا لأفاق أوسع من اجل الدراسة والتعمق في جوانب الموضوع سواءا كانت مكملة أو أكثر شمولية باعتبار الموضوع شاسع وجدير بالبحث في جوانب متعددة إلا إن السؤال الذي يبقى مطروحا هو:

هل التأهيل هو الخيار الوحيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

يعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أولويات البرامج التنموية ويأتي هذا الاهتمام المكثف في إطار جهود الدولة لمواجهة التحديات التي قد تواجهها هذه الشريحة من المؤسسات ونظرا إلى هذه التحديات تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزيدا من الدعم التقني والمالي كي تستطيع هذه الأخيرة الصمود أمام هذه التحديات.

ولهذا الغرض تبنت الدولة مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني عامة ومنه ولاية سعيدة على وجه الخصوص.

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدخل ضمن إطار إستراتيجية شاملة لترقية تنافسية هذه الشريحة من المؤسسات ،وترتكز هذه الإستراتيجية على تحسين كفاءة المؤسسات والرفع من أدائها التنافسي وتأهيل محيطها للوصول بها إلى المستوي الدولي وتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة المتمثلة في فتح الأسواق والاندماج على الاقتصاد العالمي و فضاءات التبادل الحر.

وعلى الرغم من أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية إلا أن حصيلة برنامج تأهيل لم ترقي إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية في الدولة خاصة في ولاية سعيدة بحيث كانت نتائج هذا البرنامج متفاوتة ومتباية ولم تكن له نتائج ايجابية بعد تبنيه من طرف المؤسسات المعنية مع الإشارة إلى إن البرنامج لازال يواجه مجموعة من العوائق والصعوبات الإدارية ،التنظيمية، المالية، والتسويقية.

نتائج البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذا العمل هو تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة وولاية سعيدة على وجه الخصوص ،هذا البرنامج الذي وضع لمرافقة هذا النوع من المؤسسات قصد الرفع من أدائها التنافسي.

ومن خلال هذا العمل قمنا بجمع وتلخيص وتبويب مختلف المعلومات المتاحة والمرتبطة ببرنامج التأهيل وتتبع تطوره من خلال البيانات المتوفرة من طرف المؤسسات المعنية بالدراسة والمتواجدة بولاية سعيدة ، والتي لم تسمح لنا بالقيام بدراسة قياسية أكثر دقة وذلك راجع لقلة المؤسسات المتبنية لعملية التأهيل بالولاية، وفي إطار هذا السياق توصلنا إلى وضع النتائج التالية:

ـ غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل وتطورها

ـ وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن برنامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح

ـ سياسة تأهيل المؤسسات عملية مستمرة ومتجددة وهذا ما يجعل من المؤسسات تسعى إلى تحسين أداءها عبر الزمن ، ولا تعتبر التأهيل رزمة يمكن اكتسابها بل هو نسق ونظام يمكن انتقاءه والتدريب عليه

ـ عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية ببرنامج التأهيل بسبب صعوبات الاندراج ضمن هذا البرنامج

التوصيات:

بناءا على ما تم تقديمه من تحليل ومعطيات ومقارنات فإن موضوع تأهيل هذه المؤسسات يعتبر عملا متواصلا ومستمرا ضمن كل البرامج والاستراتيجيات التنموية من أجل الرفع من القدرات التنافسية لهذه الشريحة من المؤسسات في الجزائر وولاية سعيدة على وجه الخصوص وعلى هذا الأساس يتم تقديم مجموعة من التوصيات .

ـ ضرورة تكييف سياسة التأهيل في الجزائر مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

ـ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الوسائل لتبني برنامج التأهيل؛

ـ التقليص من القيود المفرودة على المؤسسات للاستفادة أكثر من البرنامج ؛

وفي الأخير يبقى المجال مفتوحا لأفاق أوسع من اجل الدراسة والتعمق في جوانب الموضوع سواءا كانت مكملة أو أكثر شمولية باعتبار الموضوع شاسع وجدير بالبحث في جوانب متعددة إلا إن السؤال الذي يبقى مطروحا هو:

هل التأهيل هو الخيار الوحيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

قائمة المراجع

1-الدكتورخبابة عبد الله (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة) كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر،2013 الصفحة .103

2- عسال محمد أمين (1988)- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الاقتصاد السوق- مذكرة ليسانس دفعة 2010-2011.

3- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006 ، ص1051-1052.

4- تقرير التنمية العربية 2002 الصفحة 97.

5- سليمة غدير احمد (تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فب الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا) مجلة الباحث-عدد 2011/09 الصفحة 134.

6- زويتة محمد صالح 'اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجرائر) مذكرة ماجستير في علوم التسيير- الجزائر- الصفحة 45.

7- تشام فاروق ، تشام كمال، (دور واهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات- دراسة مقارنة- الجزائر- المغرب-تونس) الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17و 18 افريل، 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف الصفحة 65-66.

8- حسين يحي (قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسات الصغيرة و المتوسطة في دول المغرب العربي) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة -2012-2013 الصفحة 11.

9- الضب حدة (مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانظمام المترتب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة) مذكرة الماستر في علوم التسير-2011-2012 الصفحة31.

10- جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، الصفحة 638 .

11- سهام عبد الكريم، **(دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) دراسة حالة مجمع صيدال)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص :إدا رة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سعد حلب،البليدة، 2007 الصفحة 101.

12- سعيد حداد: " تطوير نظام الاعلام الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " –فضاءات جانفي- فبراير 2002- الصفحة 11.

13- عبد اللطيف بلفرسة: (اثأر السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية) مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة منتوري قسنطينة-العدد 2001/11 الصفحة 147.

14- فتحي السيد عبده أو سيد أحمد ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة 2004 – ، الصفحة 58-86.

15- -دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ،جريدة الخبر،العدد2002 ،3406

16- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- البرنامج السنوي لتقدير سنة 2008 –وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، الصفحة 53 .

17- مداخلة السيد مصطفى بن بادة حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي والتحسيسي حول البرنامج الوطني
لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قصر الثقافة عنابة، يوم 29 أفريل 2007 ، على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours2 . تاريخ الإطلاع يوم 04/15 2014

18- كلمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزة ، نجدها على الموقع الالكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours5 يوم الإطلاع: 2014/04/16

19- مرسوم تنفيذي رقم05 - 165المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 ، الصادرة في 4 ماي 2005الصفحة 28.

20- مرسوم تنفيذي رقم 06 - 240المؤرخ في 8 جمادى الثاني 1427 الموافق ل. 4 جويلية سنة 2006 مرسوم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45 ، الصادرة بتاريخ 9 جويلية2006 الصفحة 17.

21- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان :تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 22 نوفمبر/2006.

22- صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/25 نوفمبر 2007.

23- علي شوقي بوديعة :البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة . والمتوسطة،2007 الصفحة 30-34

24- ابتسام بوشويط (آلية تمويل برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية) مذكرة ماجستير في علوم التسيير- جامعة منتوري- قسنطينة 2009-2010 الصفحة 174. . Mutation-

publication trimestrielle édite par la chambre de commerce et de l’industrie-2002- p1

26-Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L’industrie et de la restructuration, P. 10.

27- El watan,13 septembre2000-p 07.

28- Liberte Economie, N° 161 du 13 au 19 Fevrier2002.

29- commerciales et de - A . LAMIRI , La mise à niveau , Revue des Sciences gestion , l'Ecole de Commerce, N° 2.

30- Abdelkrim Boughadou: Politiques d' appui à la Compétitivité des

Entreprise Algériennes. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger,Avril 2006.p.11.

31- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Agence Nationale de Développement de la PME , BILAN DES ACTIONS DU PROGRAMME NATIONAL DE MISE A NIVEAU,RAPPORT COMPLET ,2008.

قائمة الملاحق

statut juridique

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	eurl	10	100,0	100,0	100,0

secteur activité

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ETB	4	40,0	40,0	40,0
	ETPH	1	10,0	10,0	50,0
	ETBPH	2	20,0	20,0	70,0
	ETP bereau detude	1	10,0	10,0	80,0
	FMSBA	1	10,0	10,0	90,0
	ETPB	1	10,0	10,0	100,0
	Total	10	100,0	100,0	

localisation

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	urbain	8	80,0	80,0	80,0
	rural	2	20,0	20,0	100,0
	Total	10	100,0	100,0	

formede propriété

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	privee	10	100,0	100,0	100,0

Statistiques pour échantillons appariés

		Moyenne	N	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Paire 1	avant	4002205,78041000	9	8703482,881599493	2901160,960533164
	aprés	411396531,19252110	9	1227225967,412760700	409075322,470920200

Corrélations pour échantillons appariés

		N	Corrélation	Sig.
Paire 1	avant & aprés	9	,932	,000

Test échantillons appariés

		Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
					Inférieure	Supérieure			
Paire 1	avant - aprés	-407394325,412111100	1219114724,340410200	406371574,780136700	-1344488857,282493000	529700206,458270900	-1,003	8	,345